الأمم المتحدة

A/ES-10/314–S/2006/11

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 January 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
االدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
االبند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

إن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ما فتئ يشهد تزايدا حادا لم يسبق له مثيل في العدوان العسكري والتدابير الانفرادية لإسرائيل، سلطة الاحتلال. فعلى مدى الأسبوعين الأخيرين، أعلنت إسرائيل، سلطة الاحتلال، خطة انفرادية لإنشاء ما سمته بـ''المنطقة العازلة'' في شمال قطاع غزة، وشرعت في تنفيذها. وقد جرى تنفيذ هذا الإجراء الانفرادي الخطير الذي يعد بالفعل رجوعا عن إنهاء احتلال قطاع غزة، عن طريق القصف المدفعي والجوي بصورة متواصلة على شمال قطاع غزة، بما فيها المناطق السكنية. بل إن سلطة الاحتلال دعت علنا السكان الفلسطينيين إلى إخلاء المنطقة المستهدفة، موجهة لهم تهديدا ضمنيا إن قرروا البقاء في ديارهم وحقولهم. وترتبت على ذلك نتائج مدمرة حيث دب الرعب إلى آلاف المدنين العزل الذين يقطنون في المنطقة المستهدفة. وبسبب القصف المدفعي والجوي الإسرائيلي المتواصل لشمال قطاع غزة، قتل ما لا يقل عن أربعة فلسطينيين وأصيبت أعداد أخرى بجروح. وبالإضافة إلى ذلك، لحقت بالبيوت والطرق والجسور في المنطقة أضرار جسيمة.

وبخصوص قطاع غزة أيضا، تواصل إسرائيل، سلطة الاحتلال، انتهاك ''اتفاق التنقل والعبور''، الذي تم التوصل إليه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. فبمقتضى الاتفاق،

كان من المتعين على إسرائيل أن تسمح بمرور قوافل الحافلات بين قطاع غزة والضفة الغربية يوم الخميس ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ولا تزال سلطة الاحتلال ترفض حتى الآن تطبيق الاتفاق الذي يكتسي أهمية حيوية للصحة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، على غرار ما تقره اللجنة الرباعية والبنك الدولي وبقية المجتمع الدولي.

ومن شأن هذه التدابير الانفرادية العدوانية أن تقوض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإحياء خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية ولإعادة بناء الثقة. وهي انتهاك صارخ لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنسان باعتبارها سلطة للاحتلال. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تكشف نوايا إسرائيل في مواصلة تضييق الخناق على قطاع غزة وإحكام قبضتها عليه رغم انسحاب قواتها منه. علاوة على ذلك، تضعف هذه الإجراءات أيضا جهود السلطة الفلسطينية لإحلال النظام في قطاع غزة تحضيرا لانتخابات المجلس التشريعي القادمة. والأدهى من هذا، أن هذه الإجراءات تؤكد نية الحكومة الإسرائيلية في مواصلة اتخاذ تدابير انفرادية، بما فيها ترسيخ احتلالها للقدس الشرقية والضفة الغربية في الوقت الذي تنكر الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

إضافة إلى العدوان العسكري المتواصل الذي تقوم به إسرائيل ضد قطاع غزة، ما فتئت سلطة الاحتلال تقوم أيضا بعمليات توغل في المدن والقرى الفلسطينية الأخرى. فهذه الاعتداءات العسكرية تجلب الخراب والهلاك للأسر الفلسطينية. علاوة على ذلك، فإن مما يبعث على القلق البالغ أيضا ذلك التصعيد المتواصل للسياسة الإسرائيلية غير المشروعة المتمثلة في الإعدام خارج إطار القضاء للنشطاء الفلسطينيين، في استخفاف صارخ بالقانون الدولي وبقيمة الحياة البشرية، بما فيها حياة المارة الفلسطينيين الأبرياء الذين كثيرا ما يصابون أو يقتلون في هذه الهجمات الشرسة. وقد نفذ آخر هذه الاغتيالات البارحة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في قرية تارامه جنوب الخليل في الضفة الغربية، عندما طاردت وحدة خاصة من قوات الاحتلال الإسرائيلية مصطفى إبراهيم محمد البالغ من العمر ٣٨ سنة وأردته قتيلا. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، اغتيل أيضا نشيطان هما سعيد أبو الجديان وأكرم قداس بضربة جوية استهدفت سيارتهما عندما كانت تتنقل في حي سكني مكتظ. وقبل هذه الحوادث الأخيرة، أفلت الناشط الفلسطيني، خضر حبيب، من محاولة اغتيال حينما استهدفت طائرة مراقبة إسرائيلية سيارته في ١٤ كانون الأول/ديسمبر عندما كان يقودها في حي سكني مكتظ بمدينة غزة. وفي نفس اليوم، اغتيل أربعة نشطاء فلسطينيين وعدد من المارة نتيجة هجوم على سيارة الضحايا في مدينة غزة.

ومما يزيد في تعقيد الوضع الصعب أصلا، أن إسرائيل، سلطة الاحتلال، تحدت علنا الدعوات الدولية التي تطالبها بالتعاون في مسألة انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني

القادمة، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة. وعلى وجه التحديد، زادت إسرائيل، سلطة الاحتلال، من إجراءاتها المتشددة في كل الضفة الغربية وواصلت تقييد حركة المدنيين كما منعت المرشحين الفلسطينيين من القيام بحملات في المدينة المحتلة. بل إن جنود الاحتلال الإسرائيلي قاموا، في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بمضايقة المرشحين الفلسطينيين وتفتيشهم، بمن فيهم عضو المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي وداعية السلام، حنان عشرواي التي اعتقلت قوات الاحتلال حارسها الشخصي أيضا. كما تعرض للمضايقة والتفتيش مرشحون آخرون مثل مصطفى البرغوثي وأحمد غنيم ثم طردوا من القدس الشرقية المحتلة. واتخذت هذه الإجراءات التصعيدية الأخيرة انسجاما مع الموقف الإسرائيلي المعلن والمتعنت القاضي بعدم السماح لسكان القدس الشرقية الفلسطينيين بممارسة حقهم الديمقراطي في انتخاب ممثليهم في المجلس التشريعي الفلسطيني على غرار ما تم في عام ١٩٩٦. ومما ألهب المشاعر أيضا في القدس الشرقية المحتلة التقارير الأخيرة التي تفيد بأن أنفاقا يجري حفرها ومتاحف يجري بناؤها تحت المسجد الأقصى، مما يهدد الحرم الشريف بالانهيار.

ومن المهم للغاية التأكيد على أن هذه الإجراءات تهدد كامل العملية الانتخابية لأنها تنال من حق المرشحين في القيام بالحملة الانتخابية بكل حرية في دوائرهم كما يحرم المواطنين من الاستماع إلى مرشحيهم. علاوة على ذلك، أعلنت القيادة الفلسطينية بشكل واضح أن الانتخابات لن تتم إذا لم يسمح لسكان القدس الشرقية بالمشاركة. وبالتالي، فإن إجراءات إسرائيل، سلطة الاحتلال، في القدس الشرقية المحتلة تهدد هذه الخطوة السياسية الحيوية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولم تقف انتهاكات إسرائيل الصارخة لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق والقانون الدولي عند هذا الحد. بل واصلت إسرائيل، سلطة الاحتلال، انتهاكها الصارخ لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن مشروعية بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومنذ سنة خلت، أعلنت سلطة الاحتلال عن إنجاز القسم الأول من جدارها غير المشروع – والذي يمتد من جنين إلى قلقيلية في الضفة الغربية. وتجري المرحلة الثانية على قدم وساق وتتمثل في حركة بناء سريعة حول القدس ورام الله وبيت لحم والخليل. ففي هذا الأسبوع، صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٥٣ دونما من الأراضي الفلسطينية في قرى ياتا وظاهرية وسامو وجنوب الخليل في حين يسير الجدار في أربعة اتجاهات مختلفة في بلدة عبود التاريخية الواقعة قرب رام الله. وفي الوقت ذاته، وبعيدا عن الأنظار، تنكب إسرائيل، سلطة الاحتلال، على المرحلة الثالثة من الجدار الذي سيضم ويطهر عرقيا وادي الأردن، ويصادر في طريقه آلاف الفدادين من الأرض الفلسطينية ويدمر مئات البيوت. وفي انتهاك صارخ أيضا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، اتخذ شاؤول موفاز، وزير الدفاع الإسرائيلي، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قرارا يسمح ببناء ٤٠ بيتا

جديدا في المستوطنات غير القانونية لباراشا ونوكديم وأرييل شمال الضفة الغربية و٢٠٠ بيتا جديدا في مستوطنة معاليه أدونيم غير المشروعة والواقعة على بعد بضعة كيلومترات من القدس الشرقية المحتلة.

ويتقلد المجتمع الدولي، عملا بقواعد القانون الدولي ومبادئه، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، مسؤوليات واضحة من حيث كفالة تقيّد سلطة الاحتلال بقواعد السلوك السليمة، ومنها امتثالها لالتزاماتها وتعهداتها القانونية. وإضافة إلى ذلك فإنه ينبغي أن تتخذ تدابير لمنع تصعيد هذه الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل الذين لا تتوفر لهم أية حماية من القوة الغاشمة لسلطة الاحتلال. وكما هو واضح فإنه لن يترتب على مواصلة وتكثيف الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني إلا المزيد من سفك الدماء و معاناة المدنيين الأبرياء من الجانبين، وهو ما ينبغي تحاشيه مهما كان الثمن.

وهذه الرسالة هي متابعة لرسائلنا الموجهة إليكم سابقا وعددها ٢٢٧ رسالة، المتعلقة بالأزمة الدائرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة ما بين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (A/ES-10/313-S/2005/771) سجلا أساسيا يُوثّق الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، سلطة الاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومن الواجب أن تخضع إسرائيل، سلطة الاحتلال، للمساءلة عن جميع جرائم الحرب هذه، وعن إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وأن يقدم الجناة إلى العدالة.

وبناء عليه، ومتابعة للرسائل المشار إليها أعلاه، يؤسفني بالغ الأسف أن أُخبركم بأنه، منذ تاريخ آخر رسالة وجهناها إليكم، قُتل على الأقل ٣٠ فلسطينيا آخر على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، مما رفع العدد الكلي للشهداء الذين قُتلوا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣ ٨٠٤ شهداء. (ترد في مرفق هذه الرسالة أسماء الشهداء الذين تم التعرف عليهم).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أسماء الشهداء الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

(من الاثنين، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى الأربعاء ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

الاثنين، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

١ - عماد عبد العال

٢ - مصباح سالم علي العايدي

الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

١ - أحمد صابر محمود عباهرة

٢ - محمود جمال محمد زيدان

الجمعة، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

١ - زيد عمر عبد القادر أبو عيشة

الأربعاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

١ - صالح فايز أحمد فقها

الخميس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - محمود العرقان

٢ - إياد النجار

٣ - إياد قداس

الأحد، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - خضر ريان

٢ - إياد الحشاش

الثلاثاء، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - محمد القرا

الأربعاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - حمدان مهنا

٢ - حسام أبو ندى

٣ - محمد جحا

٤ - رشاد الغيم

الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - ياسر كميل

الجمعة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - محمود علي حسين شواورة

السبت، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - خالد سمير أبو سته

٢ - لقمان أبو زكري (١٧ سنة)

الأربعاء، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - زايد سليمان شلهوب

الخميس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - بشار عبد اللطيف حنني

٢ - أنس أحمد محمود الشيخ

٣ - أحمد عبد الرؤوف الجيوسي

٤ - إبراهيم أحمد مصطفى النعنع

السبت، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - حمزة جهاد حمدونة

٢ - معتز أحمد مسلمي حمدونة

الثلاثاء، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

١ - سعيد أبو الجديان

٢ - أكرم قداس

الأربعاء، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

١ - مصطفى إبراهيم محمد